



**مناقشة رسالة الماجستير**

**العنوان**

الصلح الوافي من الإفلاس في النظام القانوني الإماراتي

دراسة مقارنة مع القانون المصري

**للطالبة**

نورة غلوم محمد موسى محمد البلوشي

**المشرف**

د. محمد فهد أبو العثم النسور، قسم القانون الخاص

كلية القانون

**المكان والزمان**

10:00 صباحاً

الثلاثاء، 21 مايو 2019

مبنى كلية القانون طلاب، قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

**الملخص**

يلجأ المدين التاجر الذي اضطرت أعماله وبدأ التوقف عن دفع ديونه في مواعيدها، وأصبح مشرفاً على الإفلاس إلى البحث عن وسيلة تساعد لتفادي بها الحكم بإفلاسه، وبذلك يتجنب الآثار المالية التي يرتبها القانون على ذلك من غل يده في إدارة أمواله أو التصرف فيها ولوقاية المدين التاجر من حالة الإفلاس فقد أخذت التشريعات المقارنة لهذه الدراسة بنظام قانوني يتقي به التاجر شهر إفلاسه وهو نظام الصلح الوافي من الإفلاس الذي يحقق الضمانات الكافية للمدين والدائنين جميعاً ومن خلال هذا النظام يبقى التاجر على رأس نشاط تجاري. من خلال رفع طلب الصلح الوافي للمحكمة المختصة، وللمحكمة قبول الطلب أو إلغائه ويمكن مقدم طلب الصلح في الطعن على قرار إلغاء طلب الصلح. ويمكن إبطال طلب الصلح وفق الحالات التي حددها المشرع بالقانون كما يمكن فسخه إذا لم يستطيع المدين تنفيذ شروط وأحكام الصلح الوافي. ويعد إمكانية استمرارية المدين في إدارة أمواله من الآثار التي تنتج على عاتق المدين بعد البدء في إجراءات الصلح ومن بينها لا يحق له الاقتراض أو نقل مملكته إلا بموافقة المحكمة. ويمكن القول بأن القانون الإماراتي والمصري قد وضعا فكرة نظام الصلح الوافي من الإفلاس بشكل فعلي وصريح.

كلمات البحث الرئيسية: الصلح الوافي، التوقف عن الدفع، أمين الصلح، قاضي الصلح، المراقب، خطة الصلح الوافي، الجهة الرقابية.